العميد الركن عامر زيلع: تغطية نفقات الخدمات الصحية ١٠٠٪ في قوى الامن الداخلي

رئيس مصلحة الصحة في قوى الامن الداخلي العميد الركن عامر زيلع تحدث عن الخدمات الصحية التي تقدم الى عناص قوى الامن واهاليهم الذين هم على عاتقهم واكد انها جزء لا يتجزأ من خدمات المؤسسات العسكرية. ولفت الى ان تغطية النفقات الصحية هي بنسبة ١٠٠٪ وتشمل الطبابة والاستشفاء والادوية. وذلك في جميع المستشفيات التي يتم التعاقد معها وهي تشكل نسبة ٩٠٪. باستثناء البعض منها مثل المركز الطبي في الجامعة الاميركية في بيروت الذي يفرض اسعاراً مرتفعة لا تستطيع موازنة جهاز قوى الامن تحملها. الا انه في غضون ذلك. هناك حالات استثنائية تتطلب المعالجة في المستشفى المذكور فتنال موافقة استثنائية بعد دراسة الطلب وتكون التغطية بنسبة ١٠٠٪.

والى ذلك. فان اي مستفيد من خدمات قوى الامن الداخلي يمكنه الدخول الى اي مستشفى غير متعاقد مع المديرية ويتم تسديد الفرق الذي دفعه.
ولابد من الاشارة هنا. الى انه يتم درس ملفات المرضى الذين هم بحاجة الى اجراء اي عملية لايغطيها باقي الهيئات الضامنة ويتم التحقق منها ومدى التزامها بالشروط اللازمة من قبل لجنة برئاسة رئيس مصلحة الصحة بعد استلامها من المركز الطبي ليتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وشدد العميد الركن زيلع على اهمية تسليم ادارة القطاع الصحي والطبي الى اداري كونه يتمتع بخبرة اوسع في ادارة هذه الشؤون اكثرمن الطبيب.

وعن عدد المستفيدين اليوم من تغطية التقديمات الصحية في قوى الامن الداخلي قال ان بحدود ١٤٥ الف مستفيداً بين عناصر وضباط ومن يقع على عاتقهم ومن بينهم ايضاً السجناء يضاف اليهم العناصر التابعة الى مجلس النواب وهم بعدد ال٥ آلاف. وايضاً العناصر المنتسبة الى مديرية الجمارك.

وبالنسبة الى هؤلاء الآخرين تتولى مصلحة الصحة في قوى الامن الداخلي بادارة الشق الاداري فقط في مجال التغطية الصحية فيما يبقى الجانب التمويلي مرتبطا بالموازنات المخصصة لكل ادارة يتبعون اليها.

المراكز الطبية

وحول عدد المركز الطبية التابعة لقوى الامن الداخلي قال: نحن نملك اليوم ١٨ مركزا طبيا موزعين في كل المناطق اللبنانية. كما يتم حالياً التحضير لفتح مراكز جديدة فيرتفع العدد الى ٢٢مركزاً. هذه المراكز هي مخصصة فقط لإجراء المعاينات وتطبيب العناصر دون من يقع على عاتقهم الذين يمكنهم اختيار اماكن الطبابة والاستشفاء التي يريدون على ان تطبق عليهم الاسعار المعمول بها في الضمان الاجتماعي.

الادوية

وفي ما يتعلق بالادوية. اوضح ان معظم الصيدليات تطبق اسعاراً خاصة مع اهالي قوى الامن الداخلي. وبالتالي فان المصلحة تسدد بدل هذه الفواتير المدفوعة. وهناك استثناء مرتبط بادوية الامراض المزمنة وادوية السرطان المرتفعة الثمن حيث انه عند تجاوز فاتورة الدواء قيمة

ال ٢٠٠الف ليرة يتم تحويلها الى لجنة تدقيق لإجراء المقتضى ودفعها بعد التأكد من صحتها.

وفي ما يخص عناصر القوى الامن. فان صيدلية قوى الامن الداخلي تؤمن لهم معظم الادوية فيما يسدد لهم بدل شراء الادوية غير المتوافرة كادوية السرطان. ويوجد اليوم ١٢صيدلية داخل المراكز الطبية ويجري الاستعداد لتزويد مراكز اخرى بصيدليات جديدة.

وبالنسبة للوازم والمستلزمات الطبية فيتم تأمينها للمرضى باسعار يتم فرضها من قبلنا في العقود الموقعة مع المستشفيات. وذلك بعد دراسة علمية تأخذ بعين الاعتبار الكلفة الفعلية .

تمويل النفقات الصحية

واشار العميد زيلع الى انه في موازنة قوى الامن الداخلي السنوية يخصص بند لتمويل النفقات الصحية وهي بحدود ال ١٢٠ مليار ليرة بينها ٣٠ مليار ليرة للادوية والباقي طبابة واستشفاءوفحوصات ...

وقال: نحن نصرف من الموازنة المخصصة لنا وفق القاعدة الاثني عشرية الا ان الطلب هو في تزايد مستمر مع ارتفاع عدد المستفيدين.

ولفت العميد زيلع الى ان الادارة تقوم بدرس الملفات الاستشفائية والطبية للمرضى بالتنسيق مع «شركة غلوب ميد» حيث يتم التأكد من حالات المرضى والعلاجات المطلوبة لهم. وذلك بموجب اتفاق رضائي سنوي .

مشاريع جديدة

اما على صعيد المشاريع الجديدة فذكر ان التحضيرات جارية لاطلاق المكننة وادارة كل الملفات الطبية في قوى الامن. وهذا النظام سيسمح بربط كل المراكز الطبية في المناطق بمصلحة الصحة في المديرية مما يسهل في بناء قاعدة معلومات يمكن الاستناد اليها في التحقق من جميع الحالات الواردة.

كما هناك مشروع قيد الدرس ويقضي بانشاء صيدلية مركزية في بيروت اسوة بما للجيش والامن العام حيث يتم تأمين الادوية على انواعها باسعار التلزم لعناصر قوى الامن واهاليهم .

وختم: في المبدأ تجربة الخدمات الصحية ناجحة وبحاجة الى تطوير. ونأمل ان يكون تطبيق نظام المكننة المساعد في تحسين مستواها.